دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 10 أكتوبر 2021
تاريخ القبـــول: 9 نوفمبر 2021

بَعْضُ تَنْوين الْعِوَض وَأَصْلُه في التعريف: بَحْثٌ في الْحَفْرِيَّات اللسَانِيَّة في تَارِيخ نَظَرِيَّة التَّعْرِيف الْعَرَبِيَّة

أحمد حاجي صَفَر

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر

ahmad.safar@qu.edu.qa

ملخص

للتعريف والتنكير دَورٌ محوريّ في تركيب الجملة العربية في كثيرٍ مِن الأحايين، ولا سيّما عندما يكون الاسم عاملًا في غيره، وإذا كان الرأي قدْ استقرَّ على أنَّ نظام التعريف في العربية يقوم على سَبْق الاسم المراد تعريفه بـ(أل)، أو إضافته إلى اسمٍ آخر معرفٍ في أغلب الأحايين، فكيف يمكن لأسماء غير مُعرَّفة بالألف واللام أو غير مضافة؛ أي ما تُسمى عادةً بالنكرة أو المنوّنة، أنْ يكون لها أثرُ العمل في بعض ما يليها من الوَحَدات اللغوية؟

يحاول هذا البحث أنْ يستقصي حقيقة التنوين في تركيب الجملة العربية بِناءً على افتراض أنّه أداة تحديد لا أداة تنكير، وأنْ يُمحِّصَ فرضية قيام التنوين بإشباع محلّ الإضافة؛ إيذانًا بتمام الاسم أو اكتفائه؛ مما يسمح له بعمل الرفع أو النصب فيما بعده، والبحث في أحد مرتكزاته يقوم على فكرة الوسم الشكليّ لبعض الوحدات اللغوية؛ إذ لا يمكن تبرير بعض حالات النصب أو الرفع من خلال نظرية العمل.

الكلمات المفتاحية: التنوين، التعريف، التنكير، الإضافة، العمل، اللغة العربية

للاقتباس: صَفَر، أحمد. «بَعْضُ تَنْوين الْعِوَض وَأَصْلُه في التعريف: بَحْثٌ في الْحَفْرِيَّات اللسَانِيَّة في تَارِيخ نَظَرِيَّة التَّعْرِيف الْعَرَبِيَّة»، **مجلة أنساق**، المجلد السادس، العدد الأول، 2022

https://doi.org/10.29117/Ansaq.2022.0153

© 2022، صَفَر، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

OPEN ACCESS
Submitted: 10 October 2021
Accepted: 9 November 2021

Some Cases of Replacement Nunation and its Definiteness Origin: A Study in the Linguistic Fossils of the Arabic Definiteness Theory's History

Ahmad Haji Safar
Assistant Professor, Arabic Language Department, College of Arts and Sciences, Qatar University
ahmad.safar@qu.edu.qa

Abstract

Definiteness and indefiniteness often play a pivotal role in the structure of the Arabic sentence, especially when the noun has a rection (ʿamal) on other nouns. If general opinion has settled that the system of determination in the Arabic language is based on the precedence of a noun with (al) or by adding it to another noun (Iḍafa), how can nouns not defined by (al) or not added to another noun (Iḍafa), have the effect of rection (ʿamal) on other nouns?

This research attempts to investigate the reality of nunation (tanween) in the structure of the Arabic sentence based on the assumption that it is a definite tool, not an indefinite tool. The research will examine the hypothesis that nunation (tanween) fills the place of the addition (Iḍafa), indicating the completeness or sufficiency of the noun, which allows it to perform the rection (ʿamal). The research is based on the idea of the formal marking of some linguistic units, as some cases of accusative or nominative cannot be justified through rection theory (ʿamal).

Keywords: Nunation; Definiteness; Indefiniteness; Addition (Iḍafa); Rection; Arabic language

Cite this article as: Safar, A.H., "Some Cases of Replacement Nunation and its Definiteness Origin: A Study in the Linguistic Fossils of the Arabic Definiteness Theory's History" *Ansaq Journal*, Vol. 6, Issue 1, 2022

https://doi.org/10.29117/Ansaq.2022.0153

© 2022, Safar, A.H., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مقدمة

إشكالية البحث:

إذا كان التنوين علامةً للتنكير، فكيف له أنْ يدخلَ على كثيرٍ مِن الأسماء المُعَرَّفة؟ وإذا كانت بعضُ الأسماء، مثل: المصادر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، لا تعملُ إلَّا إذا كانت مُعرّفةً، فكيف صار لها أنْ تعمل وهي منوّنة؟ فهل كان التنوينُ أداةً للتعريف ثمّ فقد هذه الوظيفة بمرور الزمن، وحلَّت محله الألف واللام؟ أو ما يزال علامةَ تعريفٍ خِلافًا لرأي العلماء؟

منطلقات البحث:

إنّ المُتأمِّل في أنظمة اللغة العربية الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والنَحْوِيَّة يرى جليًّا أنها تخضع للمنطق والاقتصاد، ومِن ذلك نظام الوسم الإعرابي؛ والوسم الصرفي، والأمثلة على ذلك مطردة وكثيرة، ولمّا كان الأمر كذلك وجب أنْ تضع العربية في نظام التعريف علامةً واحدة تدل على إحدى حالتي: التعريف أو التنكير، وتُعرف الحالة الأُخرى بغياب تلك العلامة.

كذلك ينطلق هذا البحث مِن مَقولة أنَّ الحركات الإعرابية ليست دائمًا مبررةً وَفْق قانون العمل، بل تخضع لقانون التوزيع الوظيفي المحدود بالوظائف النحوية الكُبرى: الإسناد، والتتمة، والإضافة. وعليه، فإنَّ النصب التالي للتنوين إنما هو نصب شكلي لا عامليّ؛ لامتناع الرفع أو الجر أو النصب الذي يقتضي عاملًا واضحًا.

وعلى هذا الأساس يحاول هذا البحث أنْ يدرس صحة المقولتين الآتيتين: الأولى: يُعرَف التنكير في العربية بغياب علامة التعريف (ألـ) أو (الإضافة)، لا بوجود التنوين. والثانية: يعمل التنوين نحويًّا على سدّ موقع الإضافة لتمام الكلام، ومِن ثَمَّ يُكسِب الأسماء المنونة، نوعًا ما قوةَ العمل.

أمّا أنواع التنوين فقد أحصاها العلماء والدارسون وأفردوا لها فصولًا خاصة بسطوا فيها القول ومثلوا لها[1]، وفي بحثنا هذا لن نتناول منها إلا ما يخدم فكرة البحث التي نحن بصددها، وهو التنوين المسمى بـ (تنوين العِوض)، أمّا أنواع التنوين الأخرى التي ذكرها النحاة فهي: تنوين التمكين، وتنوين النكرة، وتنوين المقابلة، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي، وتنوين الحِكَاية، وتنوين ما لا ينصرف، وتنوين الضرورة الشعرية، والتنوين الشاذ، وتنوين العِوض[2].

الدراسات السابقة:

كثيرةٌ هي الدراسات التي عُنيت بالتنوين وبالنون، ولا يكاد يخلو كتابٌ من كُتب الْأُصُول مِن الحديث عنها، وأغلب الذين تناولوا هذا الموضوع بسطوا القول في أنواع التنوين العشرة، وزاد بعضُهم واحدًا تباينت فيه الأقوالُ، ثم أوردوا من الشواهد القرآنية والشعرية ما يوضح كل نوعٍ، وإنْ كان كثيرٌ من هذه الشواهد محلَّ نزاع واختلاف في إمكانات تأويلها، أو في أشكال روايتها.

1 - يُنظر: (الجمل)، (العشائر)، (جهاوي)، (ستيتية).

2 - يُنظر: (ابن هشام 445)، (المرادي 144)

في المداخلة التي ألقاها الطبيب المجمعيّ رمسيس جرجس في مؤتمر عن اللغات الشرقية سنة 1951م، ونشرها لاحقًا في مجلة مَجْمع اللغة العربية في القاهرة بعُنوان (التمييم والتنوين)، استعرض في عَدد من اللغات الشرقية والغربية حضورَ التنوين في أشكاله المختلفة، ورجّح أنّ أصله يعود إلى اللغة الشمرية (السومرية) التي منحته للغات السامية وللغات الهند أوروبية على حدٍّ سواء، وكأني به يرى أنَّ أُصول تلك اللغة الشمرية غُنّية أو نغمية مثل اللغات المندرية أو الكورية[3]، التي قد تَرْجع أُصُولُ السومريين إليها، لم يجدْ رمسيسُ جرجس أثرًا للتمييم أو للتنوين في اللغتين الآرامية والسريانية (جرجس 53)، ووجده في اللغات الأُخرى، وهو في أغلب الأحيان يكتفي بعرض الأمثلة التي استقاها من تلك اللغات، ويبيّن دور التنوين في البناء الصرفي للكلمات.

أمَّا كِتابُ (الموضح المبين لأقسام التنوين) لمحمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، الذي عُني بتحقيقه الدكتور مُحمد عامر أحمد حسن، فيستعرض أقوال العلماء في أنواع التنوين المعروفة، ولا زيادة فيه تُذكر على ما ذكره الأوائلُ.

وأمّا الدكتور عوض جهاوي فقد بسط القول في التنوين في كتابه (ظاهرة التنوين في اللغة العربية)، ونقل عن اللغويين العرب حدودهم له، واستعرض عَلاقة التنوين بظواهر صوتية أُخرى.

ومما يُؤخذ على جهاوي في كتابه تقليله من شأن العِلَّة النَّحْوِيَّة وجهود العلماء في تفسير الظاهرة النحوية تفسيرًا منطقيًّا يتماشى والفكر الفلسفي العربي المتقدم[4]، وكذلك دعوته إلى الضرب صفحًا عن هذه الاجتهادات والاكتفاء بإقرار الحالة بأنها الصورة التي وردت عن العرب، ويرى «لو أنهم فسروا قواعدهم، على أنها ما نطقت به العرب، على سجيتها وطباعها، لأراحونا، وأراحوا أنفسهم من هذه العِلَل، ولعرفنا حينئِذٍ أنَّ العرب التزموا نونًا، تأتي بعد حروف الإعراب في التثنية والجمع، دون تفسير لهذه النون، اللهم إلا نطقهم بها» (جهاوي 119).

أمّا مايكل كارتر فقد استعرض في مقاله الموسوم بـ «عشرون درهمًا في كتاب سيبويه» معالجة سيبويه للتنوين المرتبط بحالتي الإضافة الحقيقية وغير الحقيقية، وقد اقترح للإشارة إلى هذه الحالة مصطلح «تنوين النصب».

أسندَ كارتر إلى التنوين، أو إلى الكلمات التي تقع موقعه، وظيفةَ «الفصل» (Carter 489) (separative function)، كما بحث في سبب نصب الاسم «درهمًا» بعد العدد «عشرون»؛ حيث إنه ليس بفعل ليعمل فيه النصب ولا باسم فاعل أو بصفة مشبهة.

كما أوضح كارتر في مقاله هذا انتظام فكر سيبويه النحوي وأُسُسه المنطقيّة وحُجَجُه المبنيّة بشكل مترابط يسمح باستقراء الظاهرة استقراءً شموليًّا، وذلك من خلال تتبع سبب نصب (تمييز العدد) في مقولة «عشرون درهمًا»، وقد عزا كارتر حالة النصب في «عشرون درهمًا» وفي غيرها إلى مبدأين، هما: (اكتمال الكلام)، و(عدم التطابق)، وهو العامل نفسه الذي ينصب الظروف (Carter 490).

3 - لمعرفة المزيد عن اللغات وخصائصها يُنظر (كلود هاجيج، **بنية الألسن**، تر: أحمد حاجي صَفَر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2016م).

4 - ولعلّ جهاوي أخذ هذا الرأي من أبي حيان؛ إذ قال: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردِّ بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحاتٍ على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنَّفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأمُ من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم» (الأندلسي 2/ 421–422).

كما أنه أقرّ سيبويه على رأيه الذي يخالف فيه الخليل، فهذا الأخير يرى أنّ النصب إنّما جاء لعدم اكتمال الكلام (كارتر 126–127). والحقّ أنّ سيبويه إنما يتكلم عن اكتمال بنائي (تركيبي) في حين أنّ الخليل يتكلم عن عدم اكتمال دلالي؛ حيث لم يستوفِ الكلامُ كلَّ الأركان (arguments).

وفي اللغة الفرنسية، استعرض جمال كولوغلي في مقالٍ له بعُنوان (حول الوضع اللساني للتنوين: مساهمة في دراسة منظومة التعريف في العربية)[5] مقولات العلماء العرب فيما يخص التنوين ومفاهيم التعريف والتنكير والصرف، ورأى أنّ شيئًا من الخلط اعترى معالجتهم لهذه الظاهرة، إذ خلطوا بين المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية، وخَلُص في هذا الصدد إلى أنّ العلماء العرب «لا يرون أنّ التنوين أداة تنكير، بل علامة صرفية – نحوية بسيطة دالة على الانتماء إلى فئة الأسماء المتمكنة» (Kouloughli, Sur le statut linguistique du Tanwin: Contribution à l'étude du système déterminatif de l'arabe 23).

أمّا جوهر مقاله، الذي يستحق أن يُلتفَت إليه، فهو استعراضه لوجهات نظر بعض المستعربين المُحدَثين الذين تناولوا موضوع التنوين بالبحث على مدى نصف قرن من الزمان تقريبًا، أمثال: فليش وبلاشير وبرجستراشر ودوساسي من الرواد، وكوزاح الذي توقف عنده طويلًا؛ لأهمية مقولاته ووجهات نظره، ولا سيما ما يخص الممنوع من الصرف، وناقش اعتراضاته وردّ عليها موضحًا مجانبتها للصواب في كثير من الأحيان، وتناول كذلك مقولات الفاسي الفهري الذي عالج قضية التنوين من وجهة نظر توليديةٍ بتحليله للمركّب الاسمي في العربية، فقد لاحظ في البداية أنَّ اللاحقة (ن) توزيعيًا متممة للمعرفات (الـ) والإضافة في إعادة كتابة العُقَدة التعريفية في اللغة العربية ولها سمة [تعريف] (نفسه، 35). ولكنّ الفاسي الفهري تراجع عن تلك المقولة في أعمال لاحقةٍ له، وقد أشار كولوغلي إلى هذا التراجع في مقاله أيضًا.

كما قدّم جمال كولوغلي نقدًا حادًّا لما كتبته جورجين أيّوب (1991) في مقالها الموسوم بـ «اسمية الاسم أو قضية التنوين»؛ حيث رأى أنّ دراستها الضخمة هذه «لسوء الحظ يصعب تتبع حجاجها؛ ... ذلك أن وجهات النظر الصرفية والنحوية والدلالية تتداخل وتتقاطع بدل أن يتركب بعضها مع بعضها الآخر. ... وكذا فإنّ خلاصاتها تبدو الأكثر تناقضًا فيما يخصّ التنوين في العربية» (Kouloughli, Sur le statut linguistique du Tanwin: Contribution à l'étude du système déterminatif de l'arabe 38).

وفرق جمال كولوغلي بين مفهومي التحديد (Détermination) والتعريف (Définitude)؛ حيث يرى أنّ أدوات التحديد في العربية هي (ألـ) التعريف، و(ن) التنكير (Kouloughli, Sur le statut linguistique du Tanwin: Contribution à l'étude du système déterminatif de l'arabe 39-40)، والاسم المجرّد منهما هو الوحيد الذي ينطبق عليه مصطلح (عدم التحديد).

وفي محاولةٍ لتوليف وجهتي نظر المستعربَيْنِ مسنير، الذي يرى أنّ التمييم في الأكادية هو الصورة الأصيلة للتعريف، وبروكلمان، الذي يرى في التنوين الصورة الأساسية للتنكير، فإنّ جمال كولوغلي يقرؤهما قراءة تعاقبية

5 - المقالان بالفرنسية، وقد ترجمتُ المقتطفات التي استشهدتُ بها في هذا البحث، إذ لا توجد تُرجمة عربية لهما.

(دياكرونية)، مقتنعًا بأنَّ الوظيفة الأولى للتمييم أو التنوين كانت التعريف، ثمّ تطورت مع مرور الوقت لتتحوّل إلى التنكير (نفسه، 44).

أمّا في مقاله الآخر الموسوم بـ (حول قيمة التنوين: مساهمة جديدة لدراسة نظام التعريف في العربية) الذي يتناول فيه القيَم الدلالية للتنوين في سياقاته المختلفة، فإنّ تركيزه كان على الإمكانات التي تقدّمها العربية في توظيف الاسم النكرة في تركيب الجملة، ودور السياقات المختلفة في تأويله (يُنظر: Kouloughli, Sur la valeur du (Tanwin: Nouvelle contribution à l'étude du système déterminatif de l'arabe).

أمّا مقالُ «النون في اللغة العربية: دراسةٌ لغوية في ضوء القرآن الكريم» لمصطفى زكي التوني، والمنشور في حوليات كلية الآداب بالكويت، فبحثٌ مُطوّل استعرض فيه حرف «النون» ودوره في المنظومتين الصوتية والصرفية العربيّتين، وختمه بمبحث عن التنوين سرد فيه أقوال العلماء في حدّ التنوين وفي أنواع التنوين التي وردت في كُتب الأصول النحوية، ولم يعرض إلى ما نثيره في بحثنا هذا إلا في إلماحات نذكرها في موضعها إن شاء الله (التوني 87).

وهُناك دِراسة عُنوانها «ما نُسي أصلُه من ظاهرتي التنوين والتمييم في اللغة العربية: دراسة تاريخية مقارنة» لآمنة صالح الزعبي رصدت فيها بعضَ الأمثلة المجموعة من كُتب اللغويين وبينت فيها الوظيفة الصرفية الدلالية للنون أو التنوين في مفردات لم ترد في الدراسات الأخرى، وقد رصدت بعض الظواهر التي كانت تمثل التمييم في بعض اللغات القديمة؛ مما يعني، وَفق رأيها، أنّ العربية سارت في طريق التمييم ردحًا من الزمن، ثمّ أعرضت عنه إلى استعمال التنوين، وجاءت بأمثلة وافية للتدليل على فكرتها (الزعبي 773).

ومقال «ظاهرة التنوين في العربية» لحسام الجمل يلخّص فيه القول في أنواع التنوين، ويذكر في مطلعه وجهة نظر برجستراشر التي سنقف عندها في بحثنا هذا، ويخلُص إلى أنّه بعد التدقيق وجد أنّ «برجستراشر قد اعتمد بشكل كبير على كُتب النحو العربية، وأخصّ منها بالذكر كتاب الجنى الداني، وارتشاف الضرب» (الجمل 28).

أما كِتاب (النون وأحوالها في لغة العرب) لصبحي عبد الكريم فمكرّس لكل النونات الداخلة في بنى اللغة العربية، بما فيها نون التنوين، الذي خصَّه بالفصل الأول من الباب الثاني وكرّر فيه تعريفات العلماء وتصنيفاتهم وأقوالهم، لكنّه تناولَه في مباحث أُخرى من الكتاب نفسه (عبد الكريم).

وأخيرًا، استعرض سمير ستيتيّة في مقاله الموسوم بـ«رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية» بعض آراء العلماء العرب في أنواع التنوين وتفسيرهم لها، وأبدى ملحوظات تتعلق ببعض المفاهيم اللغوية، مثل: التنكير والتمكين والاسمية والصرف وغيرها، وقد خطّأَ إبراهيم مصطفى في بعض ما ذهب إليه من تأويل التنوين، كما خطّأ بعض العلماء العرب في عدم كفاية تفسيرهم، وقد قدّم تأويلًا صوتيًّا دِلاليًا يرتكز إلى بعض وظائف التنوين التي يرى أنها تشرح وجود هذه الظاهرة، مثل: الدلالة على التذكير، وكمال الوصف، والتكثير وغيرها (ستيتية).

في كلّ تلك الدراسات التي اجتهدت في دراسة التنوين، لم نَجد حديثًا دقيقًا عن وظيفة التنوين النحوية، التي نودّ أنْ نتناولها في جُزءٍ مِن هذا البحث، والتي تُكسِب بعض الأسماء قوة العمل شكليًّا، مثلما تفعل أداة التعريف (أل) أو الإضافة إلى اسم آخر، مثل: زيدٌ مكرمٌ أخاه، والمُكرم أخاه، وإكرامُ رجلٍ أخاه، والمكرمون أخاهم، وغيرها. كما

أنّا لم نجد حديثًا مفصّلًا عن دور التنوين في الإضافة، أو سدّه مسدّ المضاف إليه، إلا ما جاء من تلميحات سنقف عندها إن شاء الله.

ولفهم ما نودّ أن نذهب إليه، كان لزامًا علينا أنْ نعود إلى أُسّ القضية في بعض اللغات العروبية[6]، ثمّ نستعرضها عند بعض علماء العربية، ولا سيما سيبويه؛ ليتسنّى لنا إثباتها أو نفيها.

1. التنوين في اللغات العروبية القديمة

التنوين ظاهرة أصيلة في اللغات السامية وَفق ما يراه أغلبُ الباحثين في اللسانيات التاريخية العربية، وتكاد الدراسات السامية تُجمع على أنّ أصله في اللغة العربية ينحدر من التمييم في اللغات العروبية القديمة كالأكدية.

ويُعدُّ كتاب جان – كلود هايلويك الموسوم بـ «قواعد مقارنة للغات السامية[7]» كتابًا تعليميًّا ممتازًا لطلبة الجامعات الذين يتخصصون بدراسة اللغات العروبية، فهو حسنُ التوثيق، ويرتكز إلى مراجع متنوعة.

في حديثه عن الضمائر والتعريف يذكر أنّ «العنصر الإشاري (–ن) في الأكدية، والملحق بالأسماء، يمنحها قيمة الظروف مثل: «أشرو» = مكان، (من الجذر أثر)؛ لتصبح «أشرونو» بمعنى هُنا، وكذا الحال في السيريانية: يَومُ(ن) = يومٌ؛ أي هذا اليوم / أو اليوم» (Haelewyck 109, 118)، ولعل هذا الموضع هو ذاته الذي تحتله اللاحقة (ن) في اللغات القديمة؛ للدلالة على التعريف لا التنكير، ففي «نقوش العربية الجنوبية، يأتي هذا العنصر أيضًا (ربما مع التشكيل – ان) كأداة للتعريف ملحقة بالاسم» (نفسه، 157). ولعلّ ذلك ما أشار إليه آخرون بأنّ بعض الأسماء المنتهية بـ «ان» إنما تدل على التعريف مثل: (رمضان) التي تعني الرمض (ابن منظور).

أمّا فيما يخصّ قضيتي التعريف والتنكير فنحن نتفق معه في أنّه «إذا كانت بعض العناصر التي تفيد التعبير عن التعريف أو عدم التعريف مشتركةً بين عدد من اللغات السامية، فإنّ حقلها الدلالي مختلفٌ تمامًا؛ حيث إنّه لا يمكننا أن نبني شكلًا واضح المعالم للتعريف/ عدم التعريف في السامية الأم» (نفسه، 156)، وهذا مِن وجهة نظر لسانية تاريخية صحيح تمامًا، ولا سيّما إذا ما أخذنا بالحُسبان الشواهد الشعرية الجاهلية الدالة على صدق هذا الرأي، ويضيف أنه «بشكل عام، فإنّ مفهوم التنكير كقيمة بدائية والمرتبط بالتنوين لا يبدو أننا يمكننا افتراضه، ذلك أنه سيفترض: ما القطب المقابل له؛ أي: التعريف؟» (نفسه، 156). وهو أمرٌ يؤكده «عدم امتلاك لغات، مثل: الأكدية والأوغاريتية والأثيوبية لأداة تعريف بالمعنى الدقيق، وأنّ هذه الأداة تختلف تمظهراتها في اللغات التي تمتلكها» (نفسه 156).

يذكر رمزي بعلبكي في حديثه عن التفرقة بين المعرفة والنكرة في اللغات العروبية أنّه في «الأكدية مثلًا، يدخل التمييم على المفرد المذكر والمؤنث، وعلى الجمع المؤنث، سواءٌ أكانت الكلمة معرفة أم منكّرة، في حين يدخل التنوين على المثنى، ولا يلحق أيٌّ من التمييم أو التنوين جمعَ المذكّر» (بعلبكي 142). مما يعني أنّ إسناد وظيفة التعريف أو التنكير إلى إحدى اللاحقتين (م/ ن) لم يكن قد استقر بعدُ، ويؤكِّد هذا الكلام عامر سليمان أستاذ اللغة الأكدية في

6 - نستعمل مصطلح «العروبية» بدل «السامية» إيمانًا منّا بأنه أقرب إلى المصداقية العلمية والتاريخية. ونعني به مجموع اللغات التي تنحدر من أصل عروبيّ واحد مثل: الأكدية والفينيقية والآرامية والعبرانية والعربية وغيرها من اللغات الشرقية والغربية والجنوبية.

7 - Jean-Claude Haelewyck, Grammaire comparée des langues sémitiques, 2007, Editions Safran, Bruxelles.

قسم الآثار بجامعة الموصل في عدد من مؤلفاته، ولعلَّ أهمها في هذا المقام (اللغة الأكدية) (سليمان 145)، كذلك «فلا تُوجد [في الأكدية] أداة خاصة بالتعريف، كما لا تُوجد أداةٌ خاصة للتنكير، وإنْ ظنّ البعضُ أنَّ التمويم[8] يقابل التنوين ويدل على التنكير في العصور المبكرة، إلا أنّ الأدلة على ذلك قليلة» (سليمان 173)، وأمّا في السريانية فتدخل «اللاحقة (ā = ا) على أواخر الكلمات للتعريف، في الأصل، إلا أنها فقدت قوة التعريف فصارت اللاحقة المعتادة في كل الأسماء» (بعلبكي 142).

ويُفهَمُ من هذا الكلام أنَّ المكان المُخصّص للتعريف كان في أواخر الكلمات، وربما استمر ذلك حتى دخول لام التعريف واكتسابها وظيفة التعريف في العربية على الأقل، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ فرضية التعريف باللاحقة تُكسِبُ النون/ التنوين مشروعية التعريف أو التحديد التي نبحث فيها هٰهُنا؛ ذلك أنَّ كثيرًا من الوَحَدات اللغوية التي تتحلى بها، ما تزال تمتلك شيئًا من قوة العمل الناتجة عن التعريف.

ويرى برجستراسر أنَّ أصل التنوين منقلب عن التمييم، «ذلك أنّ قلب الميم نونًا، مطّرد مِنْ جِهة أنه حصل في كثيرٍ مِن الكلمات، لكنه مُقيّد مِن جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات، ...، مثالُه التنوين، فإنَّ أصله ميم كما كان في الأكدية والسبئية» (برجستراسر 27). يرى أنه كان في البداية للتعريف، ثم تطور ليصير علامة على التنكير، وإذا صحّ هذا الرأي – ونحن نميل إلى صحّته – فإنّه يفسر كثيرًا من الظواهر التركيبية التي يجوز فيها حضور الوحدات (غير المعرّفة) محلّ الوحدات المعرفة، مثلما هو الحال في الجملة الشاهد التي تتناقلها كتب العربية: (سلامٌ عليكم)، التي يعزو العلماء إمكان كون المبتدأ (نكرةً) إلى أسباب دلالية لا نحوية.

2. من وظائف التنوين في التراث اللساني العربي

قال سيبويه في باب (هذا باب يُحمل فيه الاسمُ على اسم بُني عليه الفعلُ مرةً): «وتقول: هذا ضاربُ القومِ حتى زيدًا يضربه إذا أردت معنى التنوين» (سيبويه 1/ 96)؛ أي أنّ العطفَ يكون على محلّ النصب الذي ينشأ في حال كان اسم الفاعل (ضارب) مُنوّنًا، وقولُه «أردتَ معنى التنوين» يعني أنَّ وُجُودَ التنوين عاملٌ للنصب، والدليل عليه أنّك تعطف عليه، في حال وجوده، وعلى محلّه في حال افتراضه.

وقال في باب (هذا باب من اسم الفاعل [الذي] جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردتَ في يفعلُ كان نكرةً منونًا): «وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدًا [غدًا]. ...، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنًا» (سيبويه 1/ 164)؛ أيّ أنّ العملَ النحويَّ مرتبطٌ بالتنوين، والعمل الدلالي مرتبطٌ باسم الفاعل، ودليله عنده أنَّ «العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء، وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم مُعاقبًا للتنوين، فجرى مجرى غُلام عبدِ الله في اللفظ» (نفسه 1/ 166).

إنّ دخول التنوين على الاسم يمنحه قوة عمل الرفع كما في نحو قولنا: زيدٌ ناجِحٌ ابنُه، وعمل النصب، كما في نحو قولنا: زيدٌ مُكرمٌ أخاه، وحذفه يمنع ذلك العمل، ومما يقوّي هذا الرأي قولُه: «وإنْ لم ترد بالاسم الذي يتعدى

8 - هكذا يستعمله الكاتب، في حين أنَّ أكثر الباحثين يستعمل مصطلح (التمييم).

فعلُه إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع، أجريته مُجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعولٍ في التنوين وترك التنوين، وأنت تريد معناه و[في] النصب والجر وجميع أحواله، فإذا نوّنت فقلت: هذا مُعطٍ زيدًا درهمًا لا تبالي أيهما قدمت؛ لأنه يعمل عمل الفعل، وإن لم تنون، لم يجز: هذا معطي درهمًا زيدٍ؛ لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنه داخلٌ في الاسم، فإذا نوّنت، انفصل كانفصاله في الفعل» (سيبويه 1/ 175). وهذا الذي نعنيه بمصطلح «تنوين الإشباع» أو «تنوين الإضافة» للإشارة إلى هذا النوع من التنوين الذي نحن بصدده، وهو ما أسماه كارتر بـ «تنوين النصب»، وعلى ذلك يحمل سيبويه عمل (ألـ) في مثل «هذا الضارب زيدًا»؛ لأنها تُشبِه التنوين، فـ «الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين» (سيبويه 1/ 181–182).

ومن هذا المنطلق تستوي الألف واللام والتنوين في إكساب الاسم قوة العمل، وإنْ صحّ لنا أن نقارن بينهما، مثلما يفعل أغلب العلماء، في أدائهما مفهومي التعريف والتنكير الدلاليّين، فإنهما يتماثلان في أداء مفهوم التحديد النحوي، ويستويان فيه.

والأمر يسري كذلك على العدد المُركب وعلى «كذا» و«كأيّن»، فيما نقله سيبويه عن الخليل: «وقال: (كذا) و(كأيّن) عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلُهم رجلًا فصار أيٌّ وذا بمنزلة التنوين كما كان هُم بمنزلة التنوين» (نفسه، 2/ 171)، فالتنوين إشباعٌ لمحل المضاف إليه، ويُحمل عليه كلّ ما يُضاف إليه مثل الضمير أو الاسم الظاهر وغيرها. إلّا أنك تلحظ الفارق بين (كأيٍّ) و(عندئذٍ) وبين (أفضلهم)، أن التنوين ظل لاحقًا بالأوليين، ولم يلحق الثالثة؛ مما يعني في رأينا أنَّ إشباع محل الإضافة كان فيهما بالتنوين، في حين أنه كان بالضمير الملحق في الثالثة. وأيًّا يكن الأمر، فهذا الموضع الذي لا يستطيع الاسم حِيازة التمام إلا بإشباعه، يمكن ملؤه بالتنوين، مثلما يمكن ملؤه بالاسم والضمير. ولما كانت الإضافة إلى الاسم أو إلى الضمير تُكسب الاسم المضاف شيئًا من التحديد، فقد وجب أن نَعُدّ التنوين مُحدِّدًا للاسم الذي يلحق به.

وعلى هذا يجري حجاج سيبويه في كل الكتاب، وخلاصته أنّ التنوين مانعٌ للإضافة؛ وعليه ينتصب ما بعده لأنه ليس عمدةً، ولا مضافًا، وعمل الاسم فيما بعده مرتبطٌ بإشباع محلّ الإضافة أو ما يقوم مقامه، مثل التعريف بالألف واللام، ومنه مثلًا عمل المصدر في حال التعريف، «تقول: عجبت من الضرب زيدًا كما قلت: عجبت من الضارب زيدًا يكون الألف واللام بمنزلة التنوين» (نفسه، 1/ 191).

وقد ذكر السهيلي في باب الإعراب أنّ «التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده؛ ولذلك يكثُر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضف احتاجت إلى التنوين تنبيهًا على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام، لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى تنوين في شيء من الكلام» (السهيلي 69).

وفكرة الانفصال والاتصال للتعبير عن تمام الكلام أو حاجته للتمام هي محور أكثر آراء النحويين في هذا المقام، وهي مرتبطة بالإضافة التي نعرض لها لاحقًا.

ومن جهة أُخرى، يعزو بعض علماء العربية وجود التنوين إلى أسباب فونولوجية تماشيًا مع نظرية الحمل والقياس المعمول بها في النحو العربي بشكل عام، فيرى ابنُ الأنباري مثلًا: أنَّ عِلَّة وضع التنوين للدلالة على الصّرف صوتية بحتة، و«إنّ أولى ما يُزاد حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها، وكذلك حُكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال على حال، وكان التنوين أولى من غيره؛ لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غُنّة في الخيشوم وأنه لا مُعتمد له في الحلق فأشبه الألف؛ إذ كان حرفًا هوائيًّا» (الأنباري 54).

3. التنوين والإضافة

الإضافة في اللغة العربية إضافتان، إضافة حقيقية؛ وأخرى غير حقيقية، أمّا الحقيقية فالغرض منها التعريف، «وذلك مختص بالأسماء؛ إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف» (ابن يعيش 1/ 89)، وأمّا غير الحقيقية فمنها الإضافة إلى «النون»؛ لإتمام الاسم في رأينا[9]؛ فينتصب ما بعده بيانًا له وتمييزًا، وإذا أُضيف الاسم إلى شيء غير النون وعمل فيما بعده، فإنّه يُحمل على الإضافة إلى النون إيذانًا بتمام الكلام، مثل: «لله درّه فارسًا، ...، ومثله: حسبُك به ناصرًا، ...، والمضاف إليه المجرور ههُنا بمنزلة النون في (عشرين)» (نفسه، 2/ 41)، وتُسمى هذه الإضافة إلى النون مع عمل النصب فيما بعدها بالإضافة المنفصلة، وليس لها دور في تحديد الاسم مثلما بينه ابن يعيش: «أنّ الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم، فلا تفيد التعريف، نحو قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة:95]» (ابن يعيش 1/ 138).

والحقّ أنّ مشابهة الإضافة الحقيقية بغير الحقيقية إنّما يأتي من باب التمام والعمل فقط، وهو أمرٌ يأخذ بالحسبان الوظيفة الدلالية للمضاف إليه كونه معمولًا بمضافه ومتممًا له في المعنى، وكذا الحال فيما يخصّ معمول المضاف إلى النون، فهذه الأخيرة «عاملةٌ فيما بعدها كما أنّ المضاف عاملٌ فيما بعده، والمعمول من تمام المضاف» (نفسه، 2/ 91).

وإذا ما التفتنا إلى اللغات العروبية وجدنا أنّ ظاهرة الإضافة موجودة، ولها نتائج بنائية كالتي في العربية، ففي اللغة الأكدية تؤدي إضافة الاسم إلى اسم آخر إلى إسقاط التمييم في الأسماء المفردة أو جمع المؤنث، والنون في المثنى، وكذلك حركة الإعراب، مع وضع الاسم المضاف إليه في حالة الجر (سليمان 183–184). وهذا يعني أنَّ سقوط حرف التمام «الميم» هو الباعث على إلحاق المضاف إليه بالمضاف لإتمامه؛ أي أنّ نظام الإضافة في العربية أصيل في بنائه، ومن هُنا جاز تفسير عدم اجتماع التنوين والإضافة.

ذكر ابن الأنباري في الإنصاف: «وأمّا قولهم: «إنّما لم يجز الجمعُ بين التنوين والإضافة؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء» قلنا: لا نُسلّم، ...، وإنّما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين: أحدهما: أنّ الإضافة تدلّ على التعريف، والتنوين يدلّ على التنكير، فلو جوّزنا الجمع بينهما؛ لأدّى ذلك إلى أنْ يُجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة، وهما ضدّان، والضدّان لا يجتمعان، والوجه الثاني: أنّ الإضافة علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل، فلو جوزنا الجمع بينهما؛ لأدى ذلك إلى أنْ يُجمع بين [علامة وصل وعلامة فصل]، في كلمة واحدة،

9 - وهو مناط هذا البحث، على أنّ النحاة لا يرون الإضافة إلا للأسماء، ولا إضافة إلى الحروف.

وهما ضدّان، والضدّان لا يجتمعان» (ابن الأنباري 395–396). وهذا كله برأينا داخل في باب التعريف الدلالي لا التحديد النحوي، فلو صحّ أنَّ الإضافة تعريف، لانطبق ذلك على الإضافة إلى التنوين؛ لأنه يحتل موقع المضاف إليه، ويمنع الاسم من الإضافة إلى غيره.

وتكاد المصادر العربية تُجمع على وظيفة التنوين التركيبية؛ وهي الفصل وتمام اللفظ، فقد نقل الزجاجي عن بعض الكوفيين أنّ «التنوين فاصل بين المفرد والمضاف» (الزجاجي 97). وعدّ الزمخشري من أنواع التنوين خمسة، وجعل فيها «تنوين العِوض من المضاف إليه في نحو (إذٍ) و(حينَئذٍ) ومررتُ بـ (كلٍّ)» (الزمخشري، المفصّل في علم العربية 328–329)، ورأى السيوطي أنَّ التنوين «يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة مِن إدخال التنوين عليه، فلما زال المانع، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه» (السيوطي 1/ 146)، كذلك جاء في تعقّبات الدماميني على الزركشي في كتابه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» في إعراب الظرف (فوق)؛ إذ قال الزركشي في (ويرفعها إلى فوق...): «بالجرّ والتنوين؛ لأنه ظرف، والضمّ على البناء، وقطعه عن الإضافة»، فعلّق الدماميني: «... والذي اختاره بعض المحققين أنّ التنوين عِوض عن المضاف إليه، وأنْ لا فرق بين ما أُعرب من هذه الظروف وما بقي منها، قال: وهو الحق» (الحكمي 100).

والفرق في رأينا بين التعريف والتحديد من حيث الدلالة الاصطلاحية الدقيقة، أنّ التحديد يختص بالبناء الصرفي –النحوي الشكلي للكلام، ومنه اشتقّ كولوغلي تفريقه الذي ذكرناه آنفًا، أمّا التعريف فهو الذي يختص بالدلالة وحدها، لعلّ مما يقوّي حجة التفريق بين معنيي التعريف والتحديد، أنّ الألف واللام قد تدخلان على ما جاءت إضافته لفظية، مثل: «مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ، ...، وساغ ذلك من قِبَل أنّ الإضافة لا تكسوهما تعريفًا من حيثُ كانت النية فيهما الانفصال، إذ التنوين مرادٌ، .... فلمّا كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفًا، ولا تخصيصًا؛ لم يمتنع دخول الألف واللام، إذا احتيج إلى التعريف، كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة» (ابن يعيش 2/ 132).

يخلُص المرءُ من كل ذلك إلى أنّ موقع التنوين موقع نحوي بامتياز، تقع فيه الوحدات الاسمية المتممة للمضاف، وتمنحه في حال حمله معنى الفعلية قوة العمل رفعًا أو نصبًا، وأمّا ارتباطه بمفهومي التعريف والتنكير ففيه آراء وأقوال، وفيها أخذٌ وردّ.

4. التنوين ودلالته على التنكير و/أو التعريف

ذكر كثيرٌ من علماء العربية الأوائل، ومنهم سيبويه (سيبويه) والمبرد (المبرّد) والزمخشري (الزمخشري، المفصّل في علم العربية) والإستراباذي (الإستراباذي)، والمحدثين، ومنهم إبراهيم مصطفى (مصطفى) أنَّ التنوين علامة على التنكير، «ومعنى التنوين غير خفيّ، فهو علامة التنكير، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم، وهو: (ألـ)، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهي التنوين» (مصطفى 165).

أمّا بروكلمان فيذهب إلى أنَّ علامة التنكير في بعض اللغات العروبية أساسًا هي الميم (م)، فـ «تمتلك العربية الشمالية والجنوبية، في الاستعمال الحي، رمزًا أو أداةً للتنكير، وهي في الأخيرة النهاية: (م) «التمييم»، التي يُرجَّح أنها مختصرة من «ما» بمعنى «شيءٍ ما» التي لا تزال مُستعملةً بهذا المعنى، في العربية الشمالية» (بروكلمان 103). وقد تحوَّلت هذه الميم في العربية الشمالية إلى نون، في رأيه، بناءً على قانون التحويل شبه المنتظم الذي يعتري هذه الميم المتطرفة (نفسه، 51).

ويؤكد رمزي البعلبكي على وجهة نظر النُّحاة العرب في أنّ «التنوين ... علم التنكير» ومع أنه يلحظ أنّ المثنى وجمع المذكر السالم ينكران بتغييب علامة التعريف، إلا أنّه لا يؤكد على أنّ النون الواقعة فيهما هي المكافئة للنون الواقعة في المفرد المنكّر، ولكنه يؤكد أنّ العربية اتّخذت هذه النون علامةً للتنكير بدايةً، مشتقة إياها من المخزون السامي المشترك، لكن يتابع: «وإذا نحن قارنّا بين هذا الواقع وما في أخوات العربية الساميات افتقدنا فيها ما في العربية من تخصيص التعريف بأداة والتنكير بأخرى، ومن التفرقة الحاسمة بين المعرفة والنكرة. ففي الأكدية، مثلًا، يدخل التمييم على المفرد المذكر والمؤنث، وعلى الجمع المؤنث، سواء أكانت الكلمة معرّفة أم منكّرة، في حين يدخل التنوين على المثنى، ولا يلحق أيٌّ من التمييم أو التنوين جمع المذكر، وفي السريانية تدخل اللاحقة (ا/ â) على أواخر الكلمات للتعريف، في الأصل، إلا أنها فقدت قوة التعريف فصارت اللاحقة المعتادة في آخر كل الأسماء، أما العبرية والحبشية فلم تخصصا أداة للتعبير عن التنكير. ولئِن كانت بعض اللغات السامية قد خصَّت التعريف بأداة كما خصته العربية باللام (نحو الهاء التي تسبق الأسماء في العبرية ويشدّد الصامت بعدها، واللاحقة «ا/ â» في السريانية)، لَيستوقفُنا أنّ العربية تمتاز عن أخواتها بأداة للتنكير صارت عَلَمًا عليه، كما يقول النحاة» (بعلبكي 142).

أمّا كارل بروكلمان، فـيرى أنه «لم تكن اللغة السامية تملك في الأصل رمزًا أو أداةً معينة للتعريف، ...، وفيما عدا ذلك، يوجد للتعريف في العربية: الأداة «ألـ»، وفي العبرية الأداة: (هَ) اللتان توضعان في أول المعرف، وفي العربية الجنوبية: الأداة (ن)، وفي الآرامية الأداة (ا)، اللتان توضعان في آخر المعرف» (بروكلمان 103). وهذا يدلّ على أنّ آليات التعريف اللغوي لم تكن متعددة في المراحل الأولى، وترشّحت، في مراحل متأخرة، في كلّ لغةٍ بعضُ الأدوات دون أُخرى للقيام بوظيفةٍ ما، مثل (ألـ) للقيام بوظيفة التعريف دون غيرها من الأدوات في اللغة العربية، وظلت النون لاحقة يظهر دورها في التعريف في أثناء التركيب الإضافي[10].

ولم تكن (ألـ) في رأي برجستراسر قد اختُصت بالتعريف بدايةً، بل أدّت وظيفة الإشارة، «ومما يدلّ على أنها في الأصل لم تكن للتعريف فقط، بل كانت أداة للإشارة، أنها حافظت على معنى الإشارة في بعض الحالات، نحو: «اليومَ» أي: في هذا اليوم» (برجستراسر 86).

كما أنّ برجستراسر يذهب إلى أنّ التنوين «ربّما كان في الأصل علامة للتعريف» (نفسه، 118)، ويبرر ذلك بكونه منقلبًا عن التمييم الذي كان يقوم بتلك الوظيفة؛ ولشرح هذا التبادل في الوظائف بين التعريف والتنكير يلجأ إلى المقارنة مع اللغة الآرامية التي كانت تُعرِّف الأسماء بألفٍ ممدودة في آخرها، لكن هذه الألف فقدت معناها ووظيفتها، وصارت، بعد إيجاد الآرامية لأدوات تعريف أُخرى، لاحقةً لا وظيفةَ دلاليةً لها (نفسه، 119)، ويُستدلّ على تنكير الكلمات بغياب علامة التعريف «وإن أُلحقت بآخرها الفتحة الممدودة» (نفسه، 119). وقياسًا على ذلك يُستنتج «أنه من الممكن أن يكون التنوين، قد كان في الأصل أداةً للتعريف، ثُمّ ضعُف معناه المعرف، فقام مقامه الألف واللام، فصار التنوين علامةً للتنكير، فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة» (نفسه، 119).

10 - رجّح إبراهيم الصلوي أنَّ النون اختفت مع دخول أهل اليمن في الإسلام. يُنظر: (الصلوي 69)

ومن المسائل الشائكة التي أُثيرت في غير موضع: كيف صحّ أن يُعرّف المثنى أو جمع المذكر السالم بالألف واللام مع بقاء النون لاحقة به؟ وقد اجتهد جمال كولوغلي في تفسير الظاهرة تفسيرًا صرفيًّا بناء على هندسة المقاطع في الكلمة العربية، وهو رصدٌ دقيق جميل (Kouloughli, Sur le statut linguistique du Tanwin: Contribution à l'étude du système déterminatif de l'arabe)، إلا أنّ الأشموني كان قد خلُص إلى رأيٍ قريب من ذلك وهو حصيلة عدد من آراء النحاة العرب في إمكانية إضافة (ضاربين) إلى (القباب) مع الحفاظ على النون في جمع المذكر السالم؛ وذلك لتحريك هذه النون بالفتح، مما يجعلها أشبه بحرف أصليّ من الكلمة، قِياسًا على (مجانين) (الأشموني 1/ 65).

يمكننا أنْ نخلُص من ذلك إلى أنَّ نظام التعريف، وهو فرع على نظام التنكير، كان في أساسه لاحقةً تُضاف إلى الوحدات اللغوية، وغيابه هو الرجوع إلى الحالة الأصلية، أي التنكير. ويمكن بيان ذلك شكليًّا وبطريقة توزيعية، دون الخوض في فلسفة العلامة الإعرابية، وهي فلسفة بديعة من بدائع الفكر النحوي العربي الجليل، وهذا لا يخالف بحالٍ ما ذهب إليه الأخفش وغيره من أنّ «التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام، أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف» (الحندود 424)؛ ذلك أنّ الإضافة تتضمن التنوين حكمًا؛ لأنه واقع في هذا المحل، هذا إذا حُمِل الكلام على الإجمال.

ومما يلحق بهذا الباب حذف التنوين؛ إذ يؤدي هذا الحذف إلى تغيير في البنية العاملية، وفي تركيب الجملة، وهذا المبحث طويل، ويمكن أنْ نطرقه من باب تنوين اسم الفاعل العامل، ونونات التثنية والجمع المحمولة عليه في كثير من مصادر التراث.

5. حذف التنوين

قد يقع حذف التنوين في بعض المواضع لأسبابٍ صوتيةٍ بحتة، وذلك من قبيل حمله على ما يشبهه، وهي أحرف اللين. ذكر المبرّد في المقتضب في باب التعليق على الوصف بابن وحذف تنوين الموصوف أنّ «فأمَّا أكثر النحويين فيذهبون إلى أنّ التنوين إنّما حُذف لالتقاء الساكنين، وكان في هذا لازمًا؛ لأنهما بمنزلة شيءٍ واحد، فإنْ كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الحذف إنّما يكون في حرف المدّ واللين خاصةً، وإنما جاز في التنوين لمضارعته إيّاها، وأنه يقع كثيرًا بدلًا منها» (المبرّد 2/ 311). ويُحمَلُ على ذلك الممنوع من الصرف لحمله على غيره مما لا يدخله الجر أو التنوين كالأفعال (نفسه، 3/ 309)، وقد يكون حذف التنوين لأسبابٍ صرفيةٍ، مثلما يكون في البناء الطارئ كالتركيب المزجي، فـ«يُحرم من التنوين كل اسم مبنيٍّ، ...، مثل: تركيب المزج من الأعداد، ...، ويُلاحظ أنَّ الجزأين المركبين مبنيان على الفتح فيما عدا اثني عشر واثنتي عشرة، فإنَّ الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى» (التوني 87).

والحقّ أنَّ حذف النون في (اثني عشر، واثنتي عشرة) مطابق شكلًا لحذف التنوين فيما سواهما؛ ذلك أنّ قولك: جاء ثلاثةٌ من الرجال، أو جاء اثنان منهم، تُعالجه اللغة بالطريقة نفسها، فتحتفظ برتبة العمدة مرفوعًا للمحل، وتضفي الفتح على الجزأين لامتناع رفعهما؛ فهما ليسا محمولين على الوصف أو البدل أو غيره مما يمكن رفعه، ولامتناع جرهما لخلو السياق من عامل الجر، فيصير الفتح، أو ما يقوم مقامه لزامًا، ويُستثنى من ذلك في الإعراب الملحق بالمثنى لاختلاف حرف الإعراب بين الرفع بالألف والنصب والجر بالياء، وهو استثناء يحتاج إلى وقفةٍ في غير هذا المقال، وإنْ كنّا نرى أنَّ البناء على الألف قد يكون هو الأساس.

وعند اتصال اسم الفاعل بالضمير، مثل: (أنا ضاربُكَ)، يرى بعضُ النحويين أنّ الضمير مفعول به وأنّ التنوين محذوف هنا. ويرى سيبويه «أنّ حذف النون والتنوين لازمٌ مع علامة المُضمر غير المنفصل؛ لأنه لا يُتكلم به مفردًا؛ حتى يكون متصلًا بفعل قبله، أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم؛ لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف، والمُظهَر، وإن كان يعاقب النون والتنوين، فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنه اسم ينفصل، ويبتدأ، وليس كعلامة الإضمار؛ لأنها في اللفظ كالنون والتنوين» (الكتاب: 1/ 96). وكأنّ الرأي عنده أنّ إشباع المحل، محل الإضافة، بالضمير المتصل يؤدي إلى النتيجة نفسها فيما لو كان أُشبع بالتنوين، فلا يكون الضمير المتصل منصوبًا بل مجرورًا، وينتصب ما بعده إنْ كانت التعدية لغير ما مفعول، مثل قولك: إهداؤكَ الكتابَ. وهذه الحجة الصرفية البنائية تستقيم أكثر من الحجة الصوتية في رأينا.

وقد بيّن ابن يعيش أنّ حذف التنوين أو النون مُبطِلٌ لعمل النصب في مثل: «ضاربٌ زيدًا، وضاربان زيدًا، ...؛ لأنه لا سبيل إلى النصب؛ لأنّ النصب يكون بثبوت التنوين، أو النون» (ابن يعيش 2/ 134).

ويبدو أنّ نون الجمع في بعض اللغات القديمة لم تكن موجودة في أساس صياغته[11]، وإنّما أُلحقت به فيما بعد للدلالة على حدّه لا للدلالة على تعريفه؛ لذلك فإنّ حذفها في المثنى وجمع الذكور إنما يأتي نتيجة الإضافة التي تُشبع المحل بالاسم المضاف إليه بدل التنوين/ أو النون، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾ [السجدة:12]، أو لتقصير الصلة، مثل قوله تعالى ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج:35]، عند مَن قرأها بالنصب، فهي تُحمل على إرادة النون محلًّا لا على حذفها.

6. نظام الضبط الإعرابي في العربية (الوسمان الإعرابيان: السلبي والإيجابي)

ينبني نظام اللغة العربية في الوسم النحوي الوظيفي على الاقتصاد، شأنه شأن عدد من لغات العالم. فالحالات الإعرابية في اللغة العربية أربع: الرفع والنصب والجر والجزم، ولمّا أرادت العربية أنْ تضع لكل حالةٍ علامة، وضعت ثلاث حركاتٍ، وأشارت إلى الرابعة بغياب الحركة، أو ما سُمّي بالسكون، والمعنيّ في هذا المقام هو الحركات الصوتية لا الرسم؛ ذلك أنّ غياب الرسم في كثيرٍ من النصوص يقتضي وضع علامة شكلية في حال ضبط النصوص، وهو أمرٌ لا يدخل في مبحثنا ههنا.

وفي هذا المقام، نحنُ أميلُ إلى عدِّ توزيع الوسوم الإعرابية شكليًّا، ولا يخضع لمبررات منطقية لسانية سوى التوزيع الفِئوي، وهذه وجهة نظر عدد من النحاة، ومنهم الإستراباذي، فقد ذكر في تعليقه على مقولة ابن الحاجب: «فالرفع علم الفاعلية»، أنّ الأولى أنْ يُقال: «الرفع علمُ كون الاسم عُمدةَ الكلام، ولا يكون في غير العُمَد، والنصب علم الفضلة – في الأصل – ثم يدخل العمد تشبيهًا بالفضلات، ...، وأمّا الجرّ فعلم الإضافة – أي كون الاسم مضافًا إليه – معنى أو لفظًا» (الإستراباذي 1/ 61). ونحنُ أقرب إلى تسمية الفئات بالعُمَد والتتمات والمضافات، أخذًا بمصطلحات الخليل[12] وتماشيًا مع التطور المصطلحي في اللسانيات العربية.

11 - يُنظر الجدول الذي وضعه (Bennett): ص 75.

12 - استعمله ابن السراج ونقله عن الخليل في تعليقه على التنوين في «(ا آمرًا بالمعروف لك). يُنظر: الأصول في النحو، 1/ 387.

والحقّ أنّ التوزيع الوسمي يطال المواقع التي تحتلها الوَحَدات اللغوية، فما كان منها مُعربًا ظهرت عليه الحركة، وما كان منها مبنيًّا احتفظ بقوّة الحركة وأظهر حركة البناء، مثلما هو حال الفعل الماضي. وعليه فإنَّ الوحدات الواقعة مواقع العُمَد، وهما ثنتان وحسب، هي التي توسم بالضمة، والمضافات، أي تلك التي تُلحَق بالكلام بحرفٍ جارٍّ أو بظرفٍ أو باسمٍ مضاف فإنها توسم بالكسرة، فلا يتبقى لما سواها من الوحدات إلا الفتحة؛ لذلك توسم بها كل الوحدات المتبقية أمثال المفعولات والحال والتمييز وغيرها، ولعل هذا ما يُجيب عن سؤال كارتر جُزْئيًّا في سبب نصب تمييز العدد، وقد ذهب القُرطبيّ إلى مثل هذا المذهب حين قال: «وإنما نُصِب التمييز؛ لأنه ليس له ما يخفضه ولا ما يرفعه، وكان النصب أخف الحركات فجُعِل لكلِّ ما لا عامل فيه» (القرطبي 5/ 198–199).

وبِناء على ما سبق، يمكن تمثيل التوزيع الوسمي لوحدات الجملة العربية بالأشكال الآتية[13]:

	ـَ			ـَ			ـُ			
عمدة			إضافة		تتمة			عمدة		
	ـَ			ـَ			ـُ			
أكلَ			القمحِ		خبزَ			الطفلُ		
	ـَ			ـَ			ـُ			
موسى			القمحِ		خبزَ			آكل		
	ـَ			ـَ			ـُ			
كتب			سطر		عشرين			ت		

حيثُ إنّ الخانةَ التي يقع فيها الفعل (أكلَ) مثلًا خانةٌ مخصصةٌ للعُمَد، فهي موسومةٌ بالرفع افتراضًا، ولا يظهر وَسمُ الرفع إلا في حال عدم انشغال موضعه بوسمٍ دالٍّ مُقدَّمٍ عليه في سُلّم الأولويات، مثلما هو حال وسم البناء للماضي (الفتحة) في هذا المثال. كذلك فإنها لا تظهر إذا حال دون ظهورها مانع صوتي مثلما هو الحال في (موسى).

ومنطق الوسم نفسه ينطبق على الوسم الصرفي للتفريق بين التذكير والتأنيث مثلًا، فيُوسم المؤنث بوسم إيجابي (التاء) في معظم الأحوال، في كل ما انتظم من الأسماء المفردة أو الجموع الصحيحة، ويُوسم المذكّر بوسم سلبي هو غياب العلامة ومثالهما: كاتب وكاتبة، وليس هذا أيضًا مَيدان بحثنا هُنا، والقول فيه مبسوط عند بروكلمان وغيره من المستعربين، وعند السامرائي وعمايرة من الباحثين العرب الجادين.

كذلك في حالات العدد فإنَّ المفرد يُوسم سلبيًّا بغِياب علامة دالَّة عليه، في حين يُوسم المثنى بعلامة التثنية (ان/ ين) ويوسم الجمع بعلامة دالَّة عليه (ون/ ين)، فيما يخص مثنى المذكر وجمعه السالم، والأمر نفسُه ينطبق على مثنى المؤنث وجمعه الصحيح.

أمّا ما يخصّ الأفعال، فالعربية تعرف ثلاث صيغ للفعل تدور حول التمام، وهو الماضي، والاستمرار، وهو المضارع، وما لم يقع، وهو الطلب، فما اصطُلِح عليه في كثير من كتب النحو بالفعل الماضي، إنّما يُرادُ بالمُضيّ فيه تمام

13 - نحن بصدد إعداد برمجة آلية لنظام الوسم الإعرابي بالاعتماد على مبدأ الترشيح الشكلي، وستصدر قريبًا بعون الله.

الإنجاز وانقضاء الفعل، ولا عَلاقة لذلك بالزمن بمعناه النحويّ المعروف في لغات العالم. والفعل المضارع يدلّ على استمرار الفعل ودوامه، وهو ما قال به سيبويه رحمه الله (سيبويه 1/ 12)، وعليه فإنّ المضارع موسوم بحروف المضارعة الدالة على حالة الفعل، وهو وسم إيجابي، ويُوسم الماضي وسمًا سلبيًّا بغِياب علامة المُضي، ويُوسم الأمر بسلبه الحركة الإعرابية، وهو وسم إيجابي أيضًا، على ألا نخلط بين الحروف الدالة على الديمومة في المضارع والضمائر الدالة على الفاعلين والتي تلحق الماضي.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بُدّ أنْ ينسحب هذا القانون على نظام التعريف و/ أو التنكير؛ فتكتفي اللغة العربية بسمة إيجابية لإحدى حالتي التعريف أو التنكير، وتَسِم الأخرى بسمة سلبية؛ أي بغياب العلامة. ويبدو أنّ الأمر استقر للعربية في مسيرتها التاريخية على اعتماد السابقة (ألـ) أداةً للتعريف؛ فتكون حالة التعريف هي الموسومة إيجابيًّا؛ وينبني على ذلك أنّ التنكير يوسمُ سلبيًّا بغياب علامة التعريف، لا بوجود علامة إضافية دالة عليه؛ أي التنوين. وقد ذكر بعض علماء العربية أنّ الغرض من «الحروف الدوال على المعاني إنّما هو التخفيف والاختصار»، وينبني على ذلك أنه «لا وجه للجمع بين حرفين لمعنى؛ إذ فيه نقض الغرض» (السيوطي 1/ 396). ثمّ إنّ الذي استقرّ عند النحاة بناءُ الفروع على الأصول، وتأشير الفروع لا الأصول، فالتأنيث فرع على التذكير، والجمع فرع على الإفراد، والتعريف فرع على التنكير، وبناءً عليه فإنّ التنكير يكون خِلوًا من أي علامة تدل عليه، إذ يُدلّ عليه بخلوّه من العلامة.

خاتمة

حاول هذا البحث المُقتَضَبُ النظر إلى ظاهرة التنوين من وجهة نظر تركيبية، وبحث في أثرها في بناء الجملة بوصفها أداةَ تحديدٍ، شأنها شأن الألف واللام، وإذا كانت الدراسات العروبية تشير إلى إمكان أن تكون النون هي علامة التعريف الأولى في اللغات العروبية القديمة، ونحن مع هذا الرأي، فإنّ التطور التاريخي للسان العربي، شأنُه شأنُ كلِّ الأَلْسُن، أبقى على هذه النون أداةً للتحديد، ونقل وظيفة التعريف إلى الألف واللام.

وقد قدّمنا فيما سلف من هذا البحث المتواضع بعض الحُجج التاريخية التي نبني عليها حُجَّتنا في عدِّ التنوين علامة تحديد، تُكسِب الوحدات التي تضاف إليها قوة العمل، وعليه تُحمل القضايا الآتية:

- تعريف العَلَم، مثل: محمدٌ، وزيدٌ، وعمروٌ، إلا ما استثني من ذلك لسبب صرفي، مثل الممنوع من الصرف. والصحيح والأساس أنّ تنوين الأعلام ليس للتمكين، مثلما جاء في كثير من المصادر، بل للإيذان بتمام الاسم وانقطاعه عمّا بعده عند تركيبه، أي بتحديده، وهذا ما نذهب إليه في تفريقنا بين التحديد والتعريف. وإنّ ما يقوي هذا الرأي أنَّ النحاة أنفسهم يرون عدم جواز اجتماع معرفين في الكلمة؛ لهذا قالوا: لا يُضاف الاسم المعرف بـ(ألـ) إضافة معنوية؛ كيلا يجتمع فيه تعريفان. ومع أنهم يقرون أن (زيدًا) وغيره من الأعلام معرفة، يناقضون قولهم بأن التنوين علامة التنكير، وإنما دخل لِلَمح الأصل؛ إذ إن أصله نكرة. ولا شك أنَّ هذا تكلُّف لا يستقيم، بل انتقلت هذه النكرة من العموم إلى التحديد فصارت معرفة، ولما انتقلت من الأصل (التنكير) إلى الفرع (التعريف) احتاجت إلى علامة للتعريف فكان التنوين.
- عمل اسم الفاعل، مثل: زيدٌ ضاربٌ أخاه. فقد عمل اسم الفاعل فيما بعده لسببين: الأول دلالي، وهو تضمنه معنى فعل الضرب، والثاني تركيبي، وهو اكتماله بالتنوين. ولو حُذف التنوين من اسم الفاعل لوجبت إضافته إلى ما بعدَه لإتمامه، ولامتنع عمله النصب فيما بعده. وينطبق ذلك على المصدر وغيره.

- تمييز المبهم، مثل: «عشرون رجلًا». فتمام الاسم (عشرون) بالنون منعه من الإضافة، وآذن بنصب (رجلًا) لامتناع رفعه أو جرّه.
- المبتدأ النكرة، مثل: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الزمر:73]. فقد ذكر النحاةُ أنّ إمكان كونه مبتدأ إنّما كان لاحتوائه عنصرين دلاليّين: الدعاء والسلام. والحقّ أنّ إمكان وقوعه مبتدأ إنما كان لتنوينه، وهو يوازي في ذلك «في الدار رجلٌ»، رغم القول بتأخير رتبته، فتمام الاسم بتنوينه تحديدٌ يشبه التحديد بالألف واللام، على أنّ الألف واللام أقوى في عملها؛ لأنها تتضمن التحديد والتعريف معًا، ويؤيد ذلك إجازتهم وقوع النكرة مبتدأ إذا كانت دالة على جنس نحو: رجل أقوى من امرأة، ذهبٌ أغلى من فضّة، أو كان مصدرًا منونًا نحو: أمرٌ بمعروف صدقة، وغير ذلك.

كذلك فإنّا نرى أنَّ السبيل الأقرب لتيسير فهم آليات العمل في العربية بشكل عام، وارتباطه بالتنوين بشكل خاص، وفهم نظريات التعريف والإضافة أن تُقدَّم على نحوٍ شكليٍّ توزيعي يفترض عددًا من القوانين المبنية على استقراء التراكيب العربية، وربط كل ذلك بنظام الضبط الإعرابي ووسومه.

المراجع

أولًا: العربية

القرآن الكريم

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. **الإيضاح في شرح المفصل**. تحرير إبراهيم عبد الله. دار سعد الدين، دمشق، 2005م.

ابن السراج، محمد بن سهل. **الأصول في النحو**. تحرير عبد الحسين الفتلي. 2. المجلد 3. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

ابن منظور، جمال الدين. **لسان العرب**. المجلد 15. دار صادر، بيروت، 1300هـ.

ابن هشام، جمال الدين. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحرير مازن المبارك و محمد علي حمد الله. 6. دار الفكر، دمشق، 1985م.

ابن يعيش، موفق الدين. **شرح المفصل للزمخشري**. تحرير إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

الإستراباذي، رضي الدين. **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. تحرير حسن الحفظي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م.

استيتية، سمير شريف. «رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية». **مجلة جامعة الملك سعود–الآداب، 1993م**، ص119–144.

الأشموني، علي بن محمد. **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**. دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

الأنباري، أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**. تحرير جودة مبروك و رمضان عبد التواب. 1. مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م.

—. **أسرار العربية**. تحرير بركات يوسف هبود. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1999م.

الأندلسي، أبو حيان. **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**. تحرير علي محمد فاخر و آخرون. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 2013م.

برجستراسر، غوتهلف. **التطور النحوي للغة العربية**. تحرير رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م.

بروكلمان، كارل. **فقه اللغات السامية**. تحرير رمضان عبد التواب. مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1977م.

بعلبكي، رمزي منير. **فقه العربية المقارن**. دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.

التوني، مصطفى زكي. **النون في اللغة العربية: دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم**. حوليات كلية الآداب: مجلس النشر العلمي، الكويت، 1996–1997م.

جرجس، رمسيس. «التمييم والتنوين». **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1961م**، ص51–59.

الجُمَل، حسام. «ظاهرة التنوين في العربية». **مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل**، ع8، 2012م، ص27–36.

جهاوي، المرسي عوض. **ظاهرة التنوين في اللغة العربية**. مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

الحكمي، علي بن سلطان. **تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه «مصابح الجامع الصحيح» على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» في القضايا النحوية والصرفية واللغوية**. دار البخاري، المدينة المنورة، 1995م.

الحندود، إبراهيم. «درجات التعريف والتنكير في العربية». **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، ج19، ع31، 1425هـ، ص391–495.

الزجاجي، أبو القاسم. **الإيضاح في علل النحو**. تحرير مازن المبارك. 3. دار النفائس، بيروت، 1979م.

الزعبي، آمنة. «ما نُسي أصله من ظاهرتي التنوين والتمييم في اللغة العربية: دراسة تاريخية مقارنة». **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 2006م، ص769–783.

الزمخشري، محمود بن عمر. **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تحرير عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض. المجلد 6. مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.

—. **المفصّل في علم العربية**. دار الجيل، بيروت، د ت.

سليمان، عامر. **اللغة الأكدية (البابلية–الآشورية)**. دار ابن الأثير–جامعة الموصل، الموصل، 2005م.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. **نتائج الفكر في النحو**. تحرير عادل عبد الموجود و علي معوّض. 1. دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

سيبويه. **الكتاب**. تحرير عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

السيوطي، جلال الدين. **الأشباه والنظائر في النحو**. دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

الصلوي، إبراهيم محمد. «ظواهر لغوية في لهجات اليمن القديم: دراسة من خلال النقوش والمصادر العربية». **مجلة كلية الآداب**، 1994م، 53–77.

عبد الكريم، صبحي. **النون وأحوالها في لغة العرب**. مطبعة الأمانة، القاهرة، 1986م.

العشائر، بن محمد بن أبي اللطف محمد. **الموضح المبين لأقسام التنوين**. مكتبة الصفا، القاهرة، 1988م.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. **الجامع لأحكام القرآن**. تحرير عبد الله بن عبد المحسن التركي. المجلد 12. مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.

كارتر، ميخائيل جورج. «عشرون درهمًا في كتاب سيبويه». **المورد**، 1987م، ص119–128. .<http://search mandumah.com/Record/133407>.

المبرّد، محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحرير محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1994م.

المرادي، بدر الدين. **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحرير فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل. 1. دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

مصطفى، إبراهيم. **إحياء النحو**. القاهرة: مكتبة لسان العرب، 1992م.

موسكاتي، سباتينو و آخرون. **مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن**. المترجمون مهدس المخزومي و عبد الجبار المطلبي. عالم الكتب، بيروت، 1993م.

هاجيج، كلود. **بنية الألسن**، تر: أحمد حاجي صَفَر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2016م.

ثانيًا: الأجنبية

References:

‘Abd al-Karīm, Subḥī. *Al-Nūn wa-Aḥwāluha fī Lughat al-’Arab*, (in Arabic), Maṭba’at al-Amānah, alqāairah, 1986 AD.

Al-’Anbārī, Abu Al-Barakāt. *‘Asrār Al-ʿarabiyyah*, (in Arabic), ed. Yūsif Habbūd, Dar Al-’Arqam Bin ‘Abī Al-’Arqam, Beirut, 1999 AD.

—.. *Al-Inṣaf fī Masā’il Al-Khilāf*, (in Arabic), ed. Ramaḍān Abdultawwāb, 1st ed., Maktabat Al-Khanjī, alqāairah, 2002 AD.

Al-’Ashā’ir; Ibn Muḥammad ibn Abī al-Luṭf Muḥammad. *Al-Muwaḍḍiḥ al-Mubāyin li-Aqsām al-Tanwīn*, (in Arabic), Maktabat al-Safā, alqāairah, 1988 AD.

Al-Andalusi, Abu Hayyan. *Manhaj Al-Sālik fī Al-Kalām ʿala Alfiyyat Ibn Mālik* (in Arabic), ed. Ali Mohammad Fakhir et al. Dār Al-Ṭibāʿah al-Mohammadiyyah, alqāairah, 2013 AD.

Al-Ashmūnī, ‘Alī ibn Muḥammad. *Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik*, (in Arabic), Dār al-Kutub al-’Ilmīyah, Beirut, 1998 AD.

Al-Ḥandūd, Ibrahīm. “Darajāt al-Taʿrīf wa al-Tankīr Fī Al-ʿArabiyyah”. (in Arabic), *Majallat Jamiʿat Umm Al-Qurā li ʿUlum Al-Sharīʿa wa Al-Lughah Al-ʿArabiyyah wa ‘Ādābahā*, 1425 AH, vol. 31, issue 19, pp. 391-495.

Al-Ḥikmī, ‘Alī ibn Sulṭān. *Ta’qubāt al-’Alāmah Badr al-Dīn al-Dimāmīnī fī Kitābihi “Maṣābiḥ al-Jāmi’ al-Saḥīḥ” alá al-Imām Badr al-Dīn al-Zurkishī fī Kitābihi “al-Tanqīḥ li-Alfāẓ al-Jāmi’ al-Saḥīḥ fī al-Qaḍāyā al-Naḥawīyah wa-al-Ṣarfīyah wa-al-Lughawīyah”* (in Arabic), Dār al-Bukhārī, al-Madīnah al-Munawarrah, 1995 AD.

Al-Istrābāḍī, Raḍī al-Dīn. *Sharḥ al-Raḍī li-Kāfīyat ibn al-Ḥājib*. (in Arabic), ed. Ḥasan al-Ḥafẓi. Jāmi’at al-Imām Muḥammad ibn Sa’ūd al-Islāmīyah, Al-Rīyāḍ, 1993 AD.

Al-Jamal, Ḥusām. “Ẓāhirat al-Tanwīn fī-al-’Arabīyah”. (in Arabic), *Majallat Kulīyat al-Tarbīyah al-Asasīyah/Jāmi’at Bābil*, Vol. 8, 2012 AD, pp. 26-27.

Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. *al-Muqtaḍab*. (in Arabic), ed. Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍīma,

Lujnat Ihiyā' al-Turāth, Wizārat al-Awqāf, alqāairah, 1994 AD.

Al-Murādī, Badr al-Dīn. *Al-Janá al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma'ānī*, (in Arabic), ed. Fakhr Al-Dīn Qabāwah wa-Muḥammad Nadīm Fādil. 1st ed. Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 1992 AD.

Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr. *Al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qurān*, (in Arabic), ed. 'Abd Allāh ibn 'Abd al-Muḥsin al-Turkī, volume 12, Mu'asasāt al-Risālah, Beirut, 2006 AD).

Al-Ṣilwī, Ibrahīm Mohammad. "Ẓawāhir Lughawiyyah fī Lahghat Al-Yaman Al-Qadīm: Dirāsah min Khilāl Al-Nuqūs wa Al-Masadir Al-ʿArabiyyah". (in Arabic), *Majallat Kulliyyat Al-'Ādab*, 1994 AD, pp. 53-77.

Al-Suhaylī, 'Abd al-Raḥmān ibn 'Abd Allāh. *Natā'ij al-Fikr fī al-Naḥw*. (in Arabic), ed. 'Ādil 'Abd al-Mawjūd and 'Alī Mu'awwid, vol. 1, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 1992 AD.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Al-Ashbāh wa-al-Naẓā'ir fī-al-Naḥw*, (in Arabic), Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut.

Al-Tūnī, Muṣṭafá Zakī. *al-Nūn fī al-Lughah al-'Arabīyah: Dirāsah Lughawīyah fī Ḍaw' al-Qurān al-Karīm*. (in Arabic), Hawlīyat Kulīyat al-Ādāb: Majlis al-Nashr al-'Ilmī, Al-Kuwayt, 1996-1997 AD.

Al-Za'abī, Āminah. "Mā nusya Aṣluhū min Ẓāhiratay al-Tanwīn wa-al-Tamyīm fī al-Lughah al-'Arabīyah: Dirāsah Tārīkhīyah Muqāranah". (in Arabic), *Majallat Dirāsat al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimāīyah*, 2006 AD, pp. 769-783.

Al-Zajjajī, Abu Al-Qāsim. *Al-'Iḍāḥ fī ʿilal Al-Nahwi* (in Arabic), ed. Māzin Al-Mubārak, 3rd ed. Dār Al-Nafā'is, Beirut, 1979 AD.

Al-Zamkhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar. *Al-Kashshāf 'an Haqā'iq Ghawāmid al-Tanzīl wa-'Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūḥ al-Ta'wīl*. ed. 'Ādil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd and 'Alī Muḥammad Mu'awwad. (in Arabic), Volume 6. Maktabat al-'Abīkān, Al-Rīyāḍ, 1988 AD.

—. *Al-Mafṣal fī 'Ilm al-'Arabīyah*. (in Arabic), Dār al-Jīl, Beirut, n.d.

Ba'lbakī, Ramzī Munīr. *Fiqh al-'Arabīyah al-Muqāran*. (in Arabic), Dār al-'Ilm lil-malāyīn, Beirut, 1999 AD.

Bennett, R. Patrick. *Comparative Semitic Linguistics*. Eisenbrauns, Winona Lake, Indiana, 1998 AD.

Bergstrasser, Gotthelf. *al-Taṭawur al-Naḥawī li-l-lughah al-'Arabīyah*,(in Arabic), ed. Ramaḍān 'Abd al-Ṭawāb. al-Khānjī, alqāairah, 1994 AD.

Brockelmann, Carl. *Fiqh al-Lughāt al-Sāmīyah*. (in Arabic), ed. Ramaḍān 'Abd al-Ṭawāb. Maṭbū'āt Jāmi'at al-Rīyāḍ, al-Rīyāḍ, 1977 AD.

Carter, Michael George. "Twenty Dirhams' in "Kitab" of Sibawaihi". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 35.3, 1972 AD, pp. 485-496. <https://www.jstor.org/stable/612900 >.

—. "'Ishrūna Dirhaman fī Kitāb Sībawayh". (in Arabic), *Al-Mawrid*, 1987 AD, pp. 119-128.

Esatītīyah, Samīr Sharīf. “Ru’īyah Jadīdah fī Tafsīr al-Tanwīn fī al-’Arabīyah”. (in Arabic), *Majallat Jāmi’at al-Malik Sa’ūd - Al-Ādāb*, 1993 AD, pp.119-144.

Haelewyck, Jean-Claude. *Grammire comparée des langues sémitiques*. Safran, Bruxelles, 2007 AD.

Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn ‘Abī Bakr. *al-Īdāḥ fī Sharḥ al-Mafṣal*. (in Arabic), ed. Ibrāhīm ‘Abd Allāh, Dār Sa’d al-Dīn, Damascus, 2005 AD.

Ibn al-Ṣarrāj, Muḥammad ibn Sahil. *Al-Usūl fī al-Naḥw*. (in Arabic), ed. ‘Abd al-Ḥusayn al-Fitlī, ed. 2, volume 3, Mu’asasat al-Risālah, Beirut, 1996 AD.

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn. *Mughanī al-Labīb ‘an Kutub al-A’ārīt*. (in Arabic), ed. Māzin al-Mubārak and Muḥammad ‘Alī Ḥamad Allāh, vol. 6, Dār al-Fikr, Damascus, 1985 AD.

Ibn Manẓūr, Jamāl al-Dīn. *Lisān al-’Arab*. (in Arabic), Vol. 15, Dār Sādir, Beirut, 1300 AH.

Ibn Ya’īsh, Muwwafaq al-Dīn. *Sharḥ al-Mafṣal lil-Zamakhsharī*. (in Arabic), ed. Imīl Ya’qūb. Dār al-Kutub al-’Ilmīyah, Beirut, 2001 AD.

Jahawi, Al-Mursi Awad. *Ẓahirat al-Tanwīn fī Al-Arabiyyah*, (in Arabic), Maktabat Al-Khanjī, alqāairah.

Jirjis, Ramsīs. “Al-Tamyīm wa-al-Tanwīn”. (in Arabic), *Majallat Mujam’ al-Lughah al-’Arabīyah bilqāhirah*, 1961 AD, pp.51-59.

Kouloughli, Djamel Eddine. « Sur la valeur du Tanwin: Nouvelle contribution à l’étude du système déterminatif de l’arabe ». *Arabica*, 2007 AD, pp. 94-131. <https://www.jstor.org/stable/4057805>.

—. « Sur le statut linguistique du Tanwin: Contribution l’étude du système déterminatif de l’arabe ». *Arabic* 48.1, 2001, pp. 20-50. <https://www.jstor.org/stable/4057589>.

Mūskātī, Sabātīnū et al. *Madkhal ilá Naḥw al-Lughāt al-Sāmīyah al-Muqāran.* (in Arabic), Translated by Muhadas al-Makhzūmī and ‘Abd al-Jabbār al-Maṭlabī. ‘Ālim al-Kutub, Beirut, 1993 AD.

Mustafa, Ibrahīm. ‘Iḥyā’ Al-Naḥwi, (in Arabic), Maktabat Lisan Al-ʿArab, alqāairah, 1992 AD.

Sībawayh. *Al-Kitāb*. (in Arabic), ed. ‘Abd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, alqāairah, 1988 AD.

Sulaymān, ‘Amīr. *Al-Lughah al-Akadīyah (al-Bābilīyah-al-Āshūrīyah)* (in Arabic), Dār Ibn al-Athīr - Jāmi’at al-Mūṣul, al-Mawṣil, 2005 AD.